الإجابة النموذجية لامتحان النظامي في مادة القانون الإداري المعمّق

الجزء الأول (إجباري) : ناقش منهجيا و بإيجاز مضمون الفقرة أدناه .....14نقطة.

في ظل ما يشهده القانون الإداري من تحولات عميقة أصبحت العديد من المبادئ التي كان يرتكز عليها القانون الإداري الكلاسيكي لا تنسجم من حيث مفهومها و التطورات التي تعرفها المنظومة الإدارية في الأوضاع الراهنة.

مقدمة ذات صلة ...1نقطة

خاتمة: التركيز على نتيجة و مستقبل القانون الإداري في ظل التوجهات الحديثة...1نقطة

خطة منسجمة ذات صلة بالمبادىء المذكورة...2نقطتين

العرض: شرح كل مبدأ و تحولاته ... 2.5 نقطة.

-**مبدأ المشروعية: التركيز** على فكرة ا المبدأ من المفهوم الضيق (خضوع الإدارة العامة للقانون بالمفهوم الضيق) إلى المفهوم الواسع (خضوع الإدارة العامة للقانون بالمفهوم الموسع االدستور و المعاهدات الدولية و المبادئ العامة للقانون خصوص غير المكتوبة و التنظيمات و التعليمات و الأعراف و الشريعة الإسلامية و قواعد العدالة و القانون الطبيعي...زيادة على إمكانية تحقيق مبدأ الملائمة في نطاق المصلحة العامة بمعنى توسع مبدأ المشروعية...)

-**مبدأ الصالح العام: التركيز** على فكرة تحول فكرة المصلحة العامة الكلاسيكية بمعنى النفع العام و الحاجات العامة و النظام العام إلى فكرة تحقيق الخدمة العمومية ذات جودة و فعالية....

-**مبدأ السلطة العامة: التركيز** على فكرة تلاشي السلطة العامة في جميع مجالات القانون الإداري باستثناء الضبط و طغيان فكرة القيود على فكرة الامتيازات بالنظر إلى تطور وظائف الدولة....

-**مبدأ المسؤولية الإدارية: التركيز** على فكرة انتقال هذا المبدأ عبر المراحل المختلفة من عدم المسؤولية إلى مسؤولية الموظفين من ذممهم الخاصة إلى فكرة التفرقة بين الخطأ الشخصي و المرفقي إلى فكرة الجمع بين الأخطاء إلى فكرة الخطأ الشخصي الوحيد...إلى الخطأ المفترض...إلى المسؤولية الموضوعية و أي مسؤولية الإدارة عن الضرر بدون وجود خطأ....)

الجز ء الثاني (اختياري): أجب على الخيار عن أحد السؤالين التاليين:...06 نقاط

1-جهود مجلس الدولة الفرنسي من خلال الحلول القضائية التي أرساها في مجال الظروف الاستثنائية لتبرير إجراءات بعض التدابير الاقتصادية التي تتخذها السلطة التنفيذية.

المجال الاقتصادي عندما رخص المجلس للسلطة الإدارية إمكانية فرض بعض التدابير الاقتصادية غير المنصوص عليها في التشريعات السارية المفعول؛ و ذلك إذا وجدت أن المحافظة على النظام العام في الظروف الاستثنائية تتطلب اتخاذ مثل تلك التدابير كفرض ضريبة على الصفقات التجارية و الصناعية بهدف تموين السكان دون وجود أي أساس قانوني لها (قرار مجلس الدولة الفرنسي بتارخ: 1944/01/07 في قضية Lecocq)، و هو ذات الأمر في مجال الاستيلاء عندما أجاز القضاء الإداري للسلطة الإدارية أن تستولي على العقارات و المنقولات

بالمخالفة للأحكام التشريعية السارية (من بين أهم قرارات مجلس الدولة الفرنسي في هذا الصدد نذكر: قرار Menciére الصادر بتاريخ: 1928/05/24)

2-تعدّ كلّ من آليتي "التسيير التشاركي" و "التعاون اللامركزي" من أهم الآليات التي حاول المشرع الجزائري تجسيدها لتتماشى و التحولات الحديثة للنهوض بالتنمية المحلية، غير أنه اعترضنها عدة صعوبات متعددة الجوانب سواء قانونية ،أو تنظيمية ،أو حتى فنية

التركيز على ما يأتي:

-آلية التسيير التشاركي تم تجسيدها في مختلف قوانين الجماعات المحلية غير انها بقيت مجرد نصوص متفرقة و لم تصدر نصوص تطبيقية لها، أما التعاون اللامركزي فقد أشارت إلية قوانين الجماعات المحلية قانوني: 10/11 و 07/12، و أصدر المشرع مرسوم تنفيذي رقم: 17-329 و لكنه لم ينفذ على نطاق واسع في الواقع باستثناء بعض البلديات الكبرى.

رغم أن الدولة قد سارعت عام 2017 إلى تجسيد اتفاقية الشراكة مع البرنامج الأممي للتنمية و الاتحاد الأوروبي CapDel إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ لاسيما بعد التعديل الدستوري 2020 مثله مثل ميثاق الديمقراطية التشاركية.

إدراج لأول مرة دستور 2020 فاعل المجتمع المدني كشريك في عملية التسيير على صعيد الجماعات المحلية إضافة لفواعل أخرى كالمواطن و الشركات الخاصة

من اهم الصعوبات: -عدم الوعي المحلي و تكوين الموظفيين المحليين و المنتخبين .... ضعف الميزانيات المحلية – عدم مراعاة المعايير الموضوعية في التقسيم الإداري...- تفشي ظاهرة البيروقراطية الإدارية محليا...إلى غير ذلك.

بالتوفيق

أستاذ المادة: أ.د/ دريد كمال